اللامركزية والتحول الديمقراطي فى مصر

أ. خالد زايد ـ خبير في اللامركزية

ما هى اللامركزية؟

تعرف اللامركزية بأنها: درجة عدم تركيز السلطة وتوزيعها بين المستويات الإدارية المختلفة على مستوى الدولة، وهي تتضمن نقل السلطة سواء تشريعية كانت أو اقتصادية أو تنفيذية من المستويات الحكومية العامة إلى المستويات الدنيا.

وتتكون اللامركزية من مصطلحين

الأول: عدم التركز: ويقصد به «تفويض الإدارة المركزية السلطات المناسبة إلى الإدارات البعيدة عنها جغرافيًّا للقيام بمهام معينة عهدت بها إليهم».

الثاني: التفويض: ويقصد به «تخويل السلطات الدستورية المحلية الصلاحيات اللازمة للقيام بوظائف أو مهام معينة أوكلت إليهم».

obeikan.com

أبعاد اللامركزية

البعد السياسي

تتعلق اللامركزية السياسية بتوفير درجة أعلى من الديمقراطية للمستويات المحلية لضمان درجة عالية من المشاركة المجتمعية فى صنع القرار، وذلك عندما تنشط العملية السياسية (الممارسات السياسية). وتعني اللامركزية السياسية قيام المواطنين بانتخاب ممثليهم في الأجهزة السياسية (المجالس الشعبية المنتخبة)، والتي تضع السياسات الحاكمة لمستوىً ما من مستويات السلطة ـ على المستويات الجغرافية الأصغر بالدولة، بدءًا بالمحافظة، فالمركز فالمحليات. وتُعد المجالس الشعبية المحلية مثالًا للامركزية السياسية في مصر

البعد الإداري

هي تطبيق اللامركزية فيما يخص شئون الإدارة بنقل الوظائف والاختصاصات إلى أدنى مستوى ممكن من مستويات النظام، وقد يعتقد البعض أن مجرد وجود هذه الكيانات هو في حد ذاته لامركزية، غير أن هذا غير صحيح إلى أن يتم نقل وظائف إدارية أكثر وأكثر من مستوى المركز إلى هذه المستويات من الأقل فالأقل.

البعد المالي

تظهر اللامركزية المالية عندما يمكن للمستويات الدنيا من النظام أن تمنح صلاحيات أوسع فى الحصول على مواردها المالية وجمعها، وأن تتحكم في كيفية إنفاق ما يصل إليها من أموال، بما يحقق استخدامًا أفضل

للموارد المتاحة. وعندما يُمكن لمستويات السلطة الدنيا أن تجمع وتحتفظ بالأموال، فإنه يمكن أن نطلق على هذا «اللامركزية المالية»، وعندما يمكن لهذه المستويات أن تقرر كيفية إنفاق هذه الأموال، نطلق على هذا «لامركزية التمويل».

ركائز الإدارة المحلية كنظام سليم وناجح

- تقسيم الدولة إلى كيانات جغرافية وإدارية.
- قيام السكان المحليين باتخاذ قراراتهم ذات الطابع المحلى من خلال ممثليهم المنتخبين انتخابًا حرًّا مباشرًا.
- تمكين المواطنين المحليين من إدارة مواردهم.

خريطة نظام الإدارة المحلية في مصر

المحافظة

الجهاز التنفيذي للمحافظة	المجلس المحلي للمحافظة
المجلس التنفيذي للمركز	المجلس المحلي للمركز
المجلس التنفيذي للمدينة	المجلس المحلي للمدينة
المجلس التنفيذي للحي	الجهاز المحلي للحي
المجلس التنفيذي للقرية	الجهاز المحلي للقرية

- يبقى دور الحكومة المركزية عند وضع السياسات العامة.
- الرقابة والمتابعة والتوجيه للأداء المحلى.
- لامركزية التخطيط والتمويل.
- الدور القيادى للساده المحافظين.
- حق الاعتراض.
- تطبيق اللامركزية فى قطاع التنمية المحلية (المرونة ـ المناقلة).
- أنشطة قطاع التنمية المحلية (الكهرباء ـ الطرق ـ البيئة ـ الإطفاء ـ المحلية).
- تحديد الاحتياجات (زيارات ـ استقصاء ـ طلبات ـ فنيين ـ مراكز المعلومات).

المخصصات الحكومية للمحافظات

- المخصصات الحكومية للمحافظات الريفية.
- المخصصات الحكومية للمحافظات الحضرية.

المعايير المستخدمة فى اختيار المشروعات

١ ـ معيار استكمال المشروعات القائمة.

٢ ـ معيار عدد المستفيدين.

٣ ـ معيار درجة إلحاح المشكلة.

obeikan.com

صلاحيات المجالس المحلية المنتخبة في ظل اللامركزية

- حق المجالس المطلق في اختيار رئيسها ونوابه، ويتم ذلك عن طريق الانتخاب في بداية دور الانعقاد لهذه المجالس في كل الحالات.
- حق الموافقة على تعيين المسئول التنفيذي، حيث يصبح تعيين المسئول التنفيذي في موقعه مرهونًا بموافقة المجلس الشعبي المحلي للوحدة المحلية.
- حق استجواب المسئول التنفيذي، فمن حق عضو المجلس الشعبي المحلي تقديم استجواب للمسئول التنفيذي وسحب الثقة منه.
- حق إقرار الموازنة المحلية ، بحيث يكون المجلس المحلي المنتخب المرجعية الأخيرة فيما يتعلق بإقرار الموازنة السنوية وتعديل بنودها وتوزيعها كيفما يتراءى له.
- حق إقرار جمع الموارد المحلية ، بحيث لا يكون من حق الجهة التنفيذية أن تجمع أموالًا أو ضرائب إلا بموافقة المجلس الشعبي المحلي.
- حق الرقابة على أعمال الأجهزة التنفيذية.
- استقلالية موازنات المجالس المحلية المنتخبة.

obeikan.com

- حق المجالس المنتخبة في مساءلة أعضائها دون تدخل من السلطة التنفيذية.
- وجود حصانة لأعضاء المجالس المنتخبة تمكنهم من أداء دورهم الرقابي.
- حق المجالس المنتخبة في إقرار التشريعات المحلية.

اللامركزية في الإطار التشريعي المصري

المادة ١٦١: تقسم جمهورية مصر العربية إلى وحدات إدارية تتمتع بالشخصية الاعتبارية، منها المحافظات والمدن والقرى، ويجوز إنشاء وحدات إدارية أخرى تكون لها الشخصية الاعتبارية إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك.

ويكفل القانون دعم اللامركزية وينظم وسائل تمكين الوحدات الإدارية من توفير المرافق والخدمات المحلية والنهوض بها وحسن إدارتها.

المادة ١٦٢: تشكل المجالس الشعبية المحلية تدريجيًّا على مستوى الوحدات الإدارية عن طريق الانتخاب المباشر، على أن يكون نصف أعضاء المجلس الشعبى على الأقل من العمال والفلاحين، ويكفل القانون نقل السلطة إليها تدريجيًّا. ويكون اختيار رؤساء ووكلاء المجالس بطريق الانتخاب من بين الأعضاء.

obeikan.com

المادة ١٦٣: يبين القانون طريقة تشكيل المجالس الشعبية المحلية، واختصاصاتها ومواردها المالية، وضمانات أعضائها، وعلاقاتها بمجلس الشعب والحكومة، ودورها فى إعداد وتنفيذ خطة التنمية وفى الرقابة على أوجه النشاط المختلفة.

جوهر إستراتيجية اللامركزية

- تفعيل النص الدستوري الخاص بالمجالس الشعبية المحلية كجزء من السلطة التنفيذية وجعلها فاعلًا في أداء الخدمات العامة.
- إرساء دور للمجالس الشعبية المنتخبة كسلطات محلية، وتحملها مسئولية وضع أولويات المجتمع المحلى من خلال قيامها بالتخطيط للتنمية في ضوء موازنة محددة تحول لها من الحكومة، مع إمكانية إنشاء موارد محلية.

أهداف إستراتيجية اللامركزية

- تحقيق التوازن التنموي جغرافيًّا ومكانيًّا (بين جميع المحافظات وبين جميع المناطق داخل كل محافظة).
- تحسين كفاءة استخدام المال العام من خلال جعل خطط التنمية المحلية معبرة عن احتياجات وأولويات المواطنين.
- تمكين المستوى المركزي من القيام بمهام التخطيط الإستراتيجي والتنظيم والتقييم والمساءلة.

- تعزيز تدفق المعلومات على المستويين القومي والمحلي.
- رفع مستوى الرضاء الشعبي عن أسلوب تقديم الخدمات العامة.

أبعاد الإستراتيجية المصرية للتحول نحو اللامركزية

- ليست كل وظائف الحكومة المركزية قابلة للتشارك مع المحليات، فهناك وظائف سوف تظل مركزية حتى في ظل التحول إلى اللامركزية كما هو الحال بالنسبة للوزارات السيادية.
- تصبح الوزارات المركزية هي المسئولة عن حالة القطاع في جميع أنحاء البلاد، وتتولى وضع السياسات والإستراتيجيات والمعايير والأدلة الإرشادية، والتفاوض على المخصصات، ورقابة ومتابعة حالة القطاع.
- إعادة الهيكلة التنظيمية والإدارية للهياكل المؤسسية في المحافظات وضم المديريات تدريجيًّا تحت قيادة المحافظ (مؤسسة المحافظ). وإعادة هيكلة المراكز تحت قيادة رئيس المركز مع تفعيل دور المجالس الشعبية المحلية.
- التأكيد على أهمية اللامركزية المالية من خلال العديد من الآليات والوسائل.

- تقوم وزارة التنمية المحلية بدعم قدرات المحليات في سبيل اختصاصاتها الجديدة، وتمارس دورًا فاعلًا في التنسيق بين المستويين المركزي والمحلي.
- تفعيل دور المجلس الأعلى للإدارة المحلية (يضم السادة المحافظين والسادة رؤساء المجالس الشعبية المحلية للمحافظات والسيد وزير التنمية المحلية ويرأسه السيد رئيس مجلس الوزراء)، وتزويده بآلية لفض المنازعات التي قد تنشأ بين السلطات المحلية في مستوياتها المختلفة.

obeikan.com